6. الطبقة الوسطى والمشاركة السياسية في المجتمع المصري "المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية"، مجلة كلية الآداب جامعة بني سويف، العدد السادس والستون، يناير-مارس 2023. (منشور).

تتحدد الطبقة الاجتماعية وفقًا لمعايير اقتصادية، وينتمي أعضاؤها إلى أنساق قيمية وثقافية معينة ومصالح سياسية محددة، سواء نشطوا من أجلها أو وجدت ظروف حالت دون تحقيقها. ومع بروز العولمة بتعقيداتها المختلفة، خضع محددات الطبقة إلى تغيرات جوهرية جعل من الحديث عن طبقة عالمية أمرًا مستساغًا، بمعنى أن هناك شرائح وفئات طبقية بعينها جرى عولمتها وتدعيمها عالميًا بقيم ذات صبغة عالمية عامة وذلك تحت تأثير عولمة التكنولوجيا على وجه الدقة

ومع ذلك، فهناك صعوبة بالغة في تعيين الحدود بين الطبقات، وخصوصًا الطبقة الوسطى. يعزو البعض تلك الصعوبة المتصلة بتعيين الحدود بين الطبقة الوسطى وغيرها من الطبقات إلى عاملين أساسيين؛ يتصل الأول بكون الطبقة الوسطى تُشكل خليط هجيني غير متجانس من الجماعات والشرائح، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تجميعها في تشكيل اجتماعي واحد، ويرتبط العامل الثاني بطبيعة الأُطر النظرية والأيديولوجية والأهداف التي يتبناها الباحثون في دراساتهم للطبقة الوسطى.

وعلى ذلك، يُعرف البعض الطبقة الوسطى بأنها: تلك الفئات ذات الطبيعة المركبة أو المزدوجة والتي تتعدد وظائفها، ولكن يجمع بينها احتلالها لمواقع وسطى بين أولئك الذين يملكون وكبار الملاك وبين من لا يملكون من العمال. ويحدد مور بيرجر هذه الفئات في جماعتين أساسيتين؛ الأولى: تشمل التجار وأصحاب المصانع الصغيرة ومن يعملون لحسابهم، ولكن لا يؤهلهم دخلهم ولا قوتهم لأن ينضموا لذوي النفوذ في الحياة الاقتصادية والسياسية. والثانية: تتضمن جماعات هجينة من المهنيين المستقلين كالأطباء والمحامين والمهندسين والتقنيين كما تضم المثقفين والفنانين والأدباء.

وبحسب ذلك، تطرح الباحثة التعريف الإجرائي التالي للطبقة الوسطى ممثلة في شريحتها الوسطى: "هم جملة الأفراد البالغين الحاصلين على مؤهل متوسط على الأقل، ويعملون في القطاع العام أو الخاص بشكل دائم، ويتجاوز دخل أسرهم الشهري 5000 جنيه".

وعلى هدي ذلك، حاولت الدراسة الكشف عن المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع الطبقة الوسطى إلى المشاركة السياسية أو تعوقها، فضلًا عن كشف النقاب عن صور المشاركة السياسية التي تُمارسها هذه الطبقة. وتركز الدراسة تحليلها على الطبقة الوسطى بشريحتيها الدنيا والوسطى. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث سُحبت العينة بطريقة كرة الثلج، وبلغت عينة الدراسة 144 مفردة.

وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية قوية بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي/ الطبقة الاجتماعية وبين المشاركة السياسية. وتفوقت الطبقة الوسطى الوسطى على نظيرتيها من الطبقة الوسطى

الدنيا والوسطى العليا في أنماط المشاركة السياسية المعرفية والتعبيرية والتنظيمية والحزبية والحكومية، وتلتها الطبقة الوسطى الدنيا، ثم الطبقة الوسطى العليا.

أما عن الفعالية السياسية، فقد تفوقت الطبقة الوسطى الوسطى على نظيرتيها من الطبقة الوسطى الدنيا والطبقة الدنيا في حضور الاجتماعات والندوات والمؤتمرات، محاولة إقناع الآخرين بالاهتمامات والتوجهات السياسية، المشاركة في تنظيم الاجتماعات والندوات والمؤتمرات وورش العمل، المشاركة في حل بعض القضايا أو المشكلات على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع العام والتصويت في الانتخابات. كما تشير النتائج إلى أن هناك اختلاف بين الشرائح الثلاث للطبقة الوسطى في المحددات الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع –أو تعوق- كل منها إلى المشاركة السياسية. وبناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بما يلي:

1. حيث إن نتائج الدراسة توحي بوجود علاقة طردية قوية بين معدلات المشاركة السياسية وصورها وأنماطها وبين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد، فإن أية بداية لزيادة نسبة المشاركة -لكل الطبقات والشرائح الاجتماعية عمومًا والطبقة الوسطى خصوصًا- لا تأخذ في حسبانها سياسات الدعم والتوظيف والحد الأدنى للأجور بناء على معدل التضخم، فضلًا عن سياسات إصلاح التعليم والصحة، لا طائل من ورائها. وبحسب ذلك، لا بد للدولة وبقية الفاعلين الاجتماعيين من القطاع الخاص ورجال الأعمال والبنوك، أن يضطلعوا بمسئوليتهم الاجتماعية تجاه بقية شرائح المجتمع.
2. ضرورة إجراء إصلاحات تشريعية وقانونية تسمح بمزيد من الحرية في ممارسة كافة الأنشطة السياسية، خاصة تلك لتلك التشريعات التي تضع العديد من العراقيل والعقبات أمام حرية إنشاء التكوينات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية كتأسيس أحزاب سياسية أو نقابات مهنية وعمالية أو جمعيات وتنظيمات المجتمع المدني.
3. أن تضطلع الأحزاب السياسية القائمة بدورها في عمليات التنشئة السياسية لكل فئات المجتمع، والسماح لهم بالولوج إلى أروقتها في ممارسة حزبية داخلية ديمقراطية ونزيهة، بدلًا من كونها مجرد أحزاب ورقية لا تعدو كونها اسم لا وجود له على أرض الواقع.
4. وكذلك يجب أن تقوم المؤسسات التنشئوية الأخرى كالأسرة والمدرسة بأدوارها في عمليات التطبيع والتنشئة السياسيين، بداية من لحظة الميلاد وحتى الوفاة.